العدد 1622 - السنة السادسة
الجمعة 17 رمضان 1434 - الموافق 26 يوليو 2013
Friday 26 July 2013 - No.1622 - 6th Year

تحالف دعم الشرعية اعتبر خطاب وزير الدفاع بمثابة «دعوة لحرب أهلية»

مصر: الجيش ينتظر تفويض الشعب اليوم.. والإسلاميون يهاجمون السيسي

■ عبدالغني: ثورتنا سلمية وستظل رغم الدعوات الغاشمة

عبدالفتاح السيسي

مصرية ترفع لوحة تؤكد تضامن الجيش والشعب

القاهرة - «وكالات»: أكد تحالف دعم الشرعية امس الاول رفضه القاطع لطلب وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي من المصريين النزول إلى الشوارع اليوم الجمعة لمنح الجيش والشرطة تفويضا للتصدي «للعنف والإرهاب المحتمل»، مؤكدا أن هذا الطلب يُعد دعوة صريحة لحرب أهلية، محملا إياه المسؤولية عن إراقة دماء المصريين، وداعيا للاحتشاد.

ورد المتحدث باسم تحالف دعم الشرعية صفوت عبد الغني في 11 نقطة على ما جاء في خطاب السيسي امس الاول، وبين في مؤتمر صحفي أن الخطاب «دلالة لحالة التخبط وفقدان الصواب التي يعيشها من وصفهم بـ«الانقلابين الدمويين»، لافتا إلى أنه شابه خطاب الرئيس السوري بشار الأسد الذي دشن به حربه على الشعب السوري طالبا تفويضا مماثلا لتقتيل شعبه.

كما أكد عبد الغني أن «ثورتنا سلمية وستظل»، وأن لا أحد يستطيع أن يخرجهم عن سلميتهم رغم ما وصفه بالدعوات «الغاشمة».

وقال إن ما جاء على لسان السيسي الذي وصفه بـ«قائد الانقلاب»، يؤكد على تصريحات وتأكيدات سابقة لهم بأن السيسي هو «مدبر الانقلاب» على الرئيس المصري محمد مرسي، مشيرا إلى أن «السيسي هو من يحكم ويدبر ويقتل ويخطط لهذه الحرب الشرسة على شعب مصر وأهلها».

وأوضح عبد الغني في تصريحاته أن طلب وزير الدفاع المصري هو «بمثابة إعلان لحرب أهلية وينذر بارتكاب المذابح الواسعة تحت دعوى الغطاء الشعبي المزيف»، لافتا إلى أنه لن يرهق الشعب المصري، ولن يزيده إلا إصرارا، مذكرا بما حدث أمام الحرس الجمهوري وفي ميدان النهضة ورمسيس وغيرها وفي محافظات أخرى من أعمال عنف ضد مناصري الرئيس المعزول.

وشدد عبد الغني على أن دماء الشهداء ستنتصر على «رصاصات الخساسة والخيانة»، مطالبا شيخ الأزهر والأب تواضرس والأحزاب والحركات والقوى والوطني والنخب، بإصدار موقف واضح وجلي مما وصفها بـ«الدعوة اللعينة القبيحة» للفريق السيسي، حاثا إياهم على أن لا يكونوا غطاءً لقتل المصريين.

وفي السياق ذاته، طالب أيضا المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة ومنها الأمم المتحدة بإعلان موقف رافض للمخطط الذي يدبر من «الانقلابين لسفك الدماء لإشعال المنطقة كلها»، داعيا المحكمة الجنائية الدولية لاتخاذ إجراءات لمحاكمة قائد الانقلاب لارتكابه «جرائم ضد الإنسانية»، بحسب قوله.

وبين أن «الحديث المزعوم عن الحرب على الإرهاب» يؤكد أن ما يحدث من تفجيرات تطال عسكريين وأمنين ما هي إلا أحداث تتم تحت غطاء استخباراتي، بهدف قمع وتشويه الثورة السلمية.

ووجه التحالف في كلمته رسالة «لأبناء الشعب المصري من أفراد القوات المسلحة والشرطة بعدم الاستجابة للدعوات غير المسؤولة لسفك دماء إخوانهم».

وجدد تأكيده على دعوة الجماهير للاحتشاد السلمي في كافة ميادين مصر وربوعها من الآن وصاعدا تمهيدا وتجهيزا وإعدادا لمليونية بعنوان «إسقاط الانقلاب، من أجل استرجاع مكتسبات ثورة 25 يناير».

وكان وزير الدفاع المصري قد طلب امس الاول من المصريين النزول اليوم الجمعة ل لمنح الجيش والشرطة تفويضا للتصدي «للعنف والإرهاب المحتمل» وشدد على تمسكه بخارطة الطريق التي أعلنها الجيش وهو ما رفضه حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين.

وفي كلمة بمناسبة تخريج دفعة من خريجي كليتي البحرية والدفاع الجوي بمحافظة القاهرة قال «أنا أطلب من المصريين يوم الجمعة، كل المصريين الشرفاء الأمناء النزول ليعطوني تفويضا وأمرا لإنهاء العنف والإرهاب المحتمل». وشدد على أن دعوته للنزول إلى الشوارع يوم الجمعة ليست دعوة للعنف وأعرب عن تأييده لمساعي المصالحة الوطنية.

ونفى السيسي الاتهامات بأنه خدع الرئيس المعزول محمد مرسي وتعهد بالالتزام بخارطة الطريق السياسية التي رسمت سبيلا لإصلاح الدستور وإجراء انتخابات جديدة في غضون ستة أشهر. وقال «لن يتم التراجع عن خارطة الطريق ولو للحظة» مؤكدا الاستعداد لإجراء انتخابات «يشرف عليها العالم أجمع».

ومضى السيسي قائلا أيضا إنه قدم للرئيس المعزول ثلاثة تقديرات إستراتيجية للموقف وسبل الخروج من الأزمة. وأضاف «الجيش المصري عظيم ولا يعرف الشائعات والكذب».

وذكر السيسي أنه حذر مرسي من أن التيار الديني يعتبر رفض المصريين شكلا من أشكال الممانعة ضد الدين، قائلا إن حجم الاختلاف كان عميقا. وأشار إلى تحذيره من تحويل الصراع السياسي إلى صراع ديني قبل خمسة أشهر.

كما قال إنه عرض الأمر على الرئيس قبل إعلان مبادرة للحوار والدعوة، مشيرا إلى أن مرسي طلب إلغاء الدعوة رغم أنه رحب بها في البداية. وأضاف «كنت أنقل له بإخلاص واقع الشعب المصري والرأي العام حتى يتحرك بسرعة قبل فوات الأوان».

كما قال وزير الدفاع إنه قال للرئيس السابق «إن الجيش سيكون تحت قيادتكم بحكم الشرعية التي أعطاها لك الشعب»، مشيرا إلى أن كل البيانات التي أذيعت عن القوات المسلحة عرضت على الرئيس. وذكر أن مهلة الـ48 ساعة التي أعلنت لم تكن «مفاجأة» في إشارة إلى المهلة التي حددها الجيش للقوى السياسة كي تجتمع لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية والتي انتهت بقرار عزل مرسي في 3 يوليو الجاري.

وشدد على أن الجيش المصري يتلقى أوامره من الشعب المصري وأنه على قلب رجل واحد وأنه لم يكن وصيا على الرئيس المعزول. وقال «كنا مخلصين وشرفاء ونخاف الله».

■ وزير الدفاع يطلب من الشارع تكليفه مهمة التصدي للعنف والإرهاب

وعلى صعيد غير بعيد قالت جماعة الاخوان المسلمين إنها رفضت دعوة من الرئاسة المصرية لحضور اجتماعات المصالحة الوطنية التي دعت إليها الرئاسة يوم الأربعاء، في حين عبر الأزهر وقوى سياسية عن دعمهم للمبادرة.

وقالت الجماعة إنها ترفض المشاركة في اجتماعات المصالحة لأنها تعتبرها صادرة من جهة «غير شرعية».

وتعليقا على ذلك، قال أحمد دياب عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان إن الحوار مع من وصفهم بالانقلابيين أمر غير ممكن.

وتساءل دياب: كيف يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي وسط أزيز الرصاص واستهداف المتظاهرين السلميين؟

من جهته طالب الأزهر الشريف بدعم مبادرة المصالحة الوطنية الشاملة، ودعا جميع الأطراف إلى المشاركة فيها وإنجاحها، أسوة بدعوات من قوى سياسية وشخصيات وطنية وحزبية.

كما نفى الأزهر تصريحات منسوبة لشيخه أحمد الطيب جاء فيها أن ما حدث يوم 30 يونيو الماضي لم يكن انقلابا عسكريا. وأوضح بيان الأزهر أن الطيب لم يتطرق إلى الموضوع لا من قريب ولا من بعيد خلال لقائه وفدا من شباب جبهة 30 يونيو.

وأكد البيان أن الحوار كان حول المصالحة الوطنية ودور الأزهر في المرحلة القادمة، وناشد وسائل الإعلام والقوى السياسية والأحزاب النأي بالأزهر عما سمّاه الاستغلال السياسي.

■ «الجماعة» تعلن رفضها لدعوة الرئاسة بالمشاركة في اجتماعات المصالحة الوطنية

النائب العام يأمر بضبط وإحضار المرشد و8 من قيادات «الإخوان»

القاهرة - «وكالات»: أمر النائب العام المصري، المستشار هشام بركات، امس الاول، بإلقاء القبض على المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع وثمانية قياديين بالجماعة للتحقيق معهم في تهمة التحريض على العنف، وذلك بحسب ما ورد في وكالة «أنباء الشرق الأوسط».

وشملت قائمة المتهمين المطلوب ضبطهم وإحضارهم من قيادات جماعة الإخوان المسلمين كلاً من: محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، والداعية محمد عبدالمقصود، ومحمد البلتاجي عضو مجلس الشعب السابق، وصفوت حجازي الداعية الإسلامي، وعبدالرحمن البر عضو مكتب الإرشاد للجماعة، وجمال عبدالهادي وعبدالله بركات «عضوا الجماعة ومن كبار الدعاة بها»، وباسم عودة وزير التموين السابق، وأسامة ياسين وزير الشباب السابق.

وجاء قرار النائب العام في ضوء ما كشفت عنه تحريات جهاز الأمن الوطني التي تسلمتها النيابة العامة بشأن أحداث العنف والاشتباكات الدامية التي جرت بمدينة قليوب بمحافظة القليوبية على مدى اليومين الماضيين. وأشارت التحريات إلى أن المتهمين من قيادات الإخوان المطلوب ضبطهم أصدروا تعليمات مباشرة لعشرة من قيادات جماعة الإخوان بقليوب لحشد وتجميع مجموعات مسلحة، وتوجيههم لقطع الطريق السريع وتعطيل المواصلات وإتلاف الممتلكات والتلويح بالعنف واستخدام القوة، بقصد نشر الفوضى وتكدير الأمن العام والإضرار بالمصلحة العامة وترويع المواطنين، وذلك بحسب ما ذكرت صحيفة «اليوم السابع».

«ملغومة» تقتل 3 مسلحين في العريش.. وإسرائيل تخشى من تحول سيناء إلى ساحة حرب

انتشار أمني للجيش في سيناء

عواصم- «وكالات»: قال التلفزيون المصري الحكومي إن سيارة ملغومة انفجرت أمام مركز لتدريب الشرطة في شبه جزيرة سيناء، امس الاول، ما أدى إلى «مقتل ثلاثة مسلحين».

وذكرت قناة «النيل للأخبار» أن الانفجار وقع في العريش، عاصمة محافظة شمال سيناء، حيث تصاعد عنف الإسلاميين المتشددين منذ عزل الجيش الرئيس محمد مرسي يوم الثالث من يوليو بعد احتجاجات حاشدة على حكمه. ولم يذكر التلفزيون مزيداً من التفاصيل.

وفي سياق متصل، لقي مجندان مصرعيهما في إطلاق النار على أفراد كمين أمني على الطريق الدائري بالعريش وقوات الجيش بمنطقة الملاعب المفتوحة بحي الزهور بالعريش.

وقالت مصادر أمنية في الجيش إن مسلحين مجهولين استهدفوا أفراد كمين أبوسكر على الطريق الدائري بمدينة العريش، ما أسفر عن مقتل مجند، حيث أصيب بطلق ناري في الصدر برصاص قناصة، وقتل جندي ثان في هجوم شنه مسلحون على سيارة لنقل المياه تابعة للجيش المصري بمنطقة خزان المياه بالعريش.

كما هاجم مسلحون مجهولين أفراد الجيش الموجودين بمنطقة الملاعب المفتوحة بحي الزهور بالعريش، ما أسفر عن إصابة مجند بطلق ناري في الساعد الأيمن وتم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وفي الإجمال قتل أكثر من 30 شرطيا ومدنيا وجنديا في سيناء برصاص مسلحين يعتقد أنهم متطرفين إسلاميين، منذ الإطاحة بالرئيس مرسي في تصاعد للعنف في المنطقة.

وكان الجيش المصري كثف وجوده في الآونة الأخيرة في سيناء حيث قتل أكثر من 10 مسلحين. وغالبية سكان سيناء من البدو الذين يقيمون علاقات صعبة مع السلطات المركزية وينتشر بينهم التهريب بمختلف أنواعه.

وعلى صعيد متصل تبدي أوساط سياسية وأمنية بإسرائيل قلقا متزايدا من تحوّل سيناء لجبهة قتال، معلنة مساندتها الجيش المصري في حربه على «الإرهاب» فيها، في حين يواصل الجيش حالة التأهب على طول الحدود مع مصر منذ 30 يونيو المنصرم خشية انطلاق هجمات عليها من سيناء، وفق مصادر إسرائيلية.

وإضافة لبطارية «القبة الحديدية» في إيلات على ساحل البحر الأحمر، بادر الجيش الإسرائيلي بتدابير أمنية جديدة بهدف المراقبة وجمع المعلومات الاستخباراتية.

وعبر وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهرونوفيتش عن استمرار التعاون الأمني الكامل بين إسرائيل والمؤسسة العسكرية في مصر بعد خلع الرئيس محمد حسني مبارك وعزل الرئيس محمد مرسي.

ورداً على سؤال إذاعة الجيش الإسرائيلي الأربعاء، قال أهرونوفيتش إن التنسيق الأمني استمر بعد فوز مرسي بالرئاسة، لكنه أبدى أسفه لعدم محافظته على علاقات مع إسرائيل رسميا، وتابع «أرجو أن تكون لإسرائيل علاقات مباشرة مع نظام الحكم الجديد في مصر».

ويكشف المعلق الخبير بالشؤون الأمنية يوسي ميلمان أن المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، قد بادرت الأسبوع الماضي بتشكيل وحدة جديدة تعنى بسيناء التي تبلغ مساحتها نحو ستين ألف كيلومتر مربع ويسكنها حوالي نصف مليون مصري.

وأوضح ميلمان أن مبادرة «الشاباك» تعكس المخاطر المتزايدة في إسرائيل من هجمات «إرهابية» ضدها، مشيرا إلى أن إسرائيل تخشى من تدهور الأوضاع في مصر وتحولها لحرب أهلية، ومن تحول سيناء عندئذ لمنطقة فوضوية بلا سيادة ولجبهة جديدة تهددها لانشغال الجيش المصري بالشؤون الداخلية.

كما أنه أعرب عن خوف إسرائيل من هجمات «إرهابية» تنطلق من سيناء ضدها بدوافع أيديولوجية أو بواسطة مرتزقة، متابعا «إسرائيل مسكونة بخوف حقيقي من ولادة صومال أو أفغانستان بجوارها في سيناء، ومن تحولها لمركز الجهاديين في العالم، وعندئذ ستواجه مأزقا كبيرا».

وتابع ميلمان «ولذا تتعاون إسرائيل ومصر اللتان تلتقيان على مصلحة مشتركة»، زاعما أن حركة المقاومة الإسلامية«حماس» أيضا غير معنية بسيادة الفوضى في سيناء، كما رجح مساندة الجيش الإسرائيلي لنظيره المصري في حملاته الجارية والمستقبلية في سيناء بأشكال شتى منها لوجستية أو استخباراتية.

وهذا ما يؤكده مصدر عسكري إسرائيلي كبير لم يرد الكشف عن هويته، بقوله إن «مصر تشهد عواصف سياسية لكن التعاون بيننا وبين جيشها على الحدود تصاعد».

ونقل موقع «واينت» الإخباري العبري عن هذا المصدر قوله إن الجيش الإسرائيلي في الجنوب منشغل اليوم في متابعة محاولات التهريب المتزايدة، وبالفوضى الأمنية في سيناء منذ عزل الرئيس محمد مرسي.

وكانت قذيفة قد أطلقت من سيناء قد انفجرت الخميس الماضي في محيط مدينة إيلات السياحية الإسرائيلية على ساحل البحر الأحمر دون إصابات، في حادثة هي التاسعة من نوعها منذ 2010.

وفي موقف متطابق مع ميلمان، يوضح المصدر العسكري الإسرائيلي المذكور ذاته -الذي لم يرد الكشف عن هويته- أن إسرائيل تخشى من استبدال غزة بسيناء من ناحية إطلاق الصواريخ عليها، مرجحا أن تتعرض إيلات لهجمات إضافية.

وقال إن الجيش لم يكتف بنصب القبة الحديدية في محيط إيلات، بل بادر لبناء أجهزة رقابة وإنذار على طول الحدود مع سيناء، ولزيادة التعاون مع الجيش المصري لأن الجدار الفاصل وحده لا يوفر حلا، متابعا أن «مصلحة إسرائيل ومصر مشتركة لأنهما معنيتان بحكم مستقر في سيناء وبأقل عدد ممكن من الخلايا الإرهابية فيها».

وهو ما ألمح له وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون خلال جولته في منطقة الجنوب أمس الثلاثاء بقوله إن الجيش المصري عزز قواته في سيناء ويستعد لبدء هجوم واسع على «منظمات الإرهاب»، معربا عن مخاوفه من أن توجه بنادق «الإرهاب» في سيناء ضد إسرائيل.

وتابع وفقا لما نقلته الإذاعة العبرية العامة «كل قوة مصرية تدخل سيناء تفعل ذلك بالتنسيق، وبعد حيازتها على تصريح من إسرائيل».

وهذا ما كانت أكدته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية مبكرا على لسان معلقها العسكري عاموس هارئيل في الرابع من الشهر الحالي، بقوله إن قنوات التنسيق بين الجيشين المصري والإسرائيلي لم تتوقف رغم الأزمة في القاهرة.

وأشار هارئيل إلى أن الجيشين يواصلان التنسيق حول ما يجري في سيناء ومن أجل صيانة الهدنة مع حماس، لافتا إلى أن إسرائيل تخشى من استغلال منظمات «إسلامية متطرفة» الفوضى في سيناء للقيام بعمليات ضدها ومن تدفق الجهاديين في العالم نحوها لتنفيذ عمليات ضدها.